|  |  |
| --- | --- |
| **فريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (EG‑ITR)** | logo_A-[Converted] |
| **الاجتماع الثاني - جنيف، 15-13 سبتمبر 2017** |
|  |  |
|  | **الوثيقة EG-ITR-2/15-A** |
| **31 أغسطس 2017** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| مساهمة من رابطة الاتصالات التقدمية (APC) |
| استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012 |
|  |

1 ترحب رابطة الاتصالات التقدمية (APC) بالفرصة المتاحة لتقديم هذه المساهمة في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بلوائح الاتصالات الدولية (ITR). ورابطة الاتصالات التقدمية، التي هي عضو في قطاع تنمية الاتصالات وقطاع الاتصالات الراديوية، عبارة عن شبكة دولية لمنظمات المجتمع المدني المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت والتنمية والحقوق. وقد تابعت رابطة الاتصالات التقدمية عملية المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012 بشكل وثيق وساهمت قدر المستطاع في تنظيم المجتمع المدني.[[1]](#footnote-1)

2 ولوائح الاتصالات الدولية هي بمثابة صكوك هامة في مجال الاتصالات الدولية ومن الأمور الحاسمة الأهمية أن يكون أصحاب المصلحة قادرين على الإسهام في المناقشات الدائرة حول كيفية مراجعتها. ولدى استعراض لوائح الاتصالات الدولية لعام 2012، ينبغي أن تكون المسألة الأساسية هي ما إذا كان هناك قضايا أو أوجه تضارب ناشئة عن وجود نسختين للوائح، لا سيما فيما يتعلق بأهداف لوائح الاتصالات الدولية المتمثلة في:

• تيسير التوصيل البيني والتشغيل البيني لمرافق الاتصالات على الصعيد العالمي؛

• وتشجيع تنسيق التنمية وكفاءة تشغيل هذه المرافق؛

• وتعزيز كفاءة الخدمات الدولية للاتصالات وفائدتها وتيسّرها للجمهور.

3 وليست رابطة الاتصالات التقدمية على علم بالقضايا وأوجه التضارب الناجمة عن وجود نسختين للوائح الاتصالات الدولية. علاوة على ذلك، نرى أن الاستقطاب الذي برز في المؤتمر العالمي للاتصالات الدولية لعام 2012، وتحديداً توقيع 89 دولة فقط من أصل 193 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد على الوثائق الختامية، لم يُسوى في السنوات الخمس الأخيرة. ويساورنا القلق من أن أي جهد لتعديل أو تحديث لوائح الاتصالات الدولية سوف يعيد فتح نقاشات مديدة ولن ينتج عنه أي تقدم.

4 علاوةً على ذلك، يساورنا القلق من أن إعادة التفاوض بشأن لوائح الاتصالات الدولية تحمل مخاطر كبيرة في ثلاثة مجالات: أ ) تقييد استعمال الاتصالات؛ ب) والتكاليف المالية؛ ج) والإضرار بالسمعة.

 أ ) تقييد استعمال الاتصالات: طرحت المقترحات التي قدمت في المؤتمر WCIT-12 وفي عمليات أخرى قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات في السنوات الأخيرة، من قبيل مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 والجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016، مخاطر على النفاذ إلى المعلومات وحرية التعبير، عبر الاتصالات، وعلى حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في الخصوصية.[[2]](#footnote-2)

ب) التكاليف المالية: كما ذكر في مساهمات أخرى، فإن التكاليف المالية لعقد مؤتمر عالمي للاتصالات الدولية كبيرة.[[3]](#footnote-3) ففي المؤتمر WCIT-12 بلغت تكاليف الاجتماعات التي دامت 13 يوماً 1,9 مليون فرنك سويسري (بمعدل 147 000 فرنك سويسري يومياً). ولا يأخذ ذلك في الاعتبار تكاليف الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، والتحضيرات والمشاورات التي أجرتها الدول الأعضاء على الصعيد الوطني، ما يجعل التكاليف الإجمالية أكبر بكثير.

ج) الإضرار بالسمعة: أثار المؤتمر WCIT-12 جدلاً كبيراً نتيجة عدم وجود توافق في الآراء أدى إلى اختتامه فضلاً عن عقده من دون شفافية كافية ومشاركة أصحاب المصلحة. ومع أنه يمكن القول أن بعض تقارير وسائل الإعلام كانت مضخّمة، لكن حقيقة أن المؤتمر WCIT-12 لم يلبي توقعات أصحاب المصلحة في عملية مفتوحة وشاملة وشفافة هي مسألة لا جدال فيها. ونحن نشيد بالاتحاد على اتخاذه في السنوات الأخيرة خطوات للانفتاح على أصحاب المصلحة غير الحكوميين في المجتمع المدني، لا سيما فتح عضوية القطاعات أمام الأعضاء الذين لا يدفعون أي رسوم، والاعتماد الأولي لسياسة جديدة للنفاذ إلى الوثائق، وإجراء مشاورات إلكترونية وحضورية بشأن السياسات العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت (CWG-Internet). ومع ذلك، نرى أن ثمة الكثير للقيام به لضمان مشاركة أكثر دلالة من أصحاب المصلحة وتفادي مخاطر الإضرار بسمعة الاتحاد.

5 وتؤكد رابطة الاتصالات التقدمية مرة أخرى على أنه **ينبغي للوائح الاتصالات الدولية مواصلة اهتمامها بالاتصالات الأساسية** و**عدم توسيعها لتشمل خدمات تستخدم شبكات الاتصالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام أو الإنترنت** بشكل خاص أو **إدراج أهداف السياسات العامة ومجالات الإدارة التي تتجاوز المهام المنوطة حالياً بقطاع الاتصالات**. بالإضافة إلى ذلك، **ينبغي أن تسعى لوائح الاتصالات الدولية دائماً إلى تيسير وعدم تقييد** تنمية الاتصالات وتوافر خدمات الاتصالات.

6 علاوةً على ذلك، نشجع الاتحاد الدولي للاتصالات على اتخاذ تدابير إضافية لتيسير مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل أكثر دلالة في عمله من خلال إتاحة **عمليات مفتوحة وتشاركية وشفافة ويعول عليها وشاملة ومنصفة**.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. انظر <https://www.apc.org/sites/default/files/APC%20Perspectives%20on%20the%20revision%20of%20the%20ITRs_0.pdf>. ملاحظة: في ذلك الوقت لم تكن رابطة الاتصالات التقدمية من بين أعضاء القطاعات في الاتحاد الدولي للاتصالات ولم تكن قادرة إلا على المساهمة بصورة رسمية في الفرص المحدودة التي تتيحها المشاورات العامة. [↑](#footnote-ref-1)
2. على سبيل المثال المقترحات التي ستحد من قدرة المستعملين على الالتفاف حول الرقابة أو التواصل بصفة مجهولة عن طريق منح الدول الأعضاء السلطة لتحديد مسارات التسيير ومنع "سوء استعمال وسوء استغلال موارد الترقيم"، أو ستشرع على نحو فعال وقف الدولة للتجهيزات غير المرخصة، أو ستفرض نظاماً رقمياً عالمياً لمعرّف الهوية يعرِّف على نحو فريد الأجهزة الموصولة بالإنترنت بطريقة تخل بخصوصية وثقة المستعملين. [↑](#footnote-ref-2)
3. انظر الوثيقة EG-ITR-2/4-A: مساهمة من جمهورية البرازيل الاتحادية. [↑](#footnote-ref-3)